

Distr.: General
10 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٥٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ استراتيجية
موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل
التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من
أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢١٣، الذي قررت فيه الجمعية العامة عقد اجتماع استعراضي رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لاستعراض التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تنفيذ استراتيجية موريشيوس. ويقدم التقرير استعراضات عامة للترتيبات التي يجري وضعها لهذا الاستعراض. كما يعرض التقرير الجهود المطردة التي تبذلها الدول الأعضاء الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بدعم من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لمتابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس.

* A/64/150.



المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة
٣	ألف - مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية
٤	باء - استعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس
٥	ثانيا - متابعة استراتيجية موريشيوس
٥	ألف - التحضير للاستعراض الخمسي لاستراتيجية موريشيوس
٧	باء - استعراض لجنة التنمية المستدامة المواضيعي لاستراتيجيه موريشيوس
٩	جيم - الدعم المقدم من الأمانة
١١	دال - التعاون مع منظومة الأمم المتحدة
١٢	هاء - الدعم الإقليمي والدولي
١٣	ثالثا - إجراءات لمواصلة تنفيذ استراتيجية موريشيوس
١٤	ألف - الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء
٢٣	رابعا - الاستنتاجات

أولا - مقدمة

ألف - مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية

١ - مع اتخاذ المجتمع الدولي الاستعدادات لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من المناسب التذكير بالسماوات ونقاط الضعف المميزة لهذه المجموعة من البلدان والتي تجعلها جديرة باهتمام ودعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

٢ - وتشترك الدول الجزرية الصغيرة النامية في عدد من المشاكل الهيكلية. فهي قليلة السكان وصغيرة الأسواق؛ وقاعدة مواردها ضيقة وهشة وعرضة للاضطراب نتيجة للكوارث الطبيعية؛ وهي تعتمد عموماً على تصدير مجموعة صغيرة من المنتجات الأولية للحصول على القطع الأجنبي؛ كما أن ما لديها من رأس مال محلي للاستثمار الإنتاجي محدود عادة. ولهذا الأسباب، فإن للدول الجزرية الصغيرة النامية قدرة محدودة على جني فوائد وفورات الإنتاج الكبير. وخصائص الدول الجزرية الصغيرة النامية تشمل أيضاً بُعد موقعها، وتشتملها الجغرافي، وهشاشة نظمها البيئية، وصعوبات النقل والاتصالات، والانعزال عن الأسواق، والضعف أمام الصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية، والمخزون المحدود من المياه العذبة، والاعتماد الشديد على الواردات، ونضوب الموارد غير المتجددة، وضعف القدرات البشرية والمؤسسية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية. ٣ - وتمثل الآثار السلبية لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر خطراً داهماً بالنسبة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد بدأت بالفعل آثار الارتفاع التدريجي لدرجات الحرارة على سطح المحيطات تتبدى من خلال زيادة تواتر وحدّة الظواهر الجوية. والآثار واضحة من حيث تدهور البيئة، وفقدان البنية التحتية، وزيادة المخاطر الصحية والضعف الاقتصادي. كما تشتد الضغوط على الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية والتنوع البيولوجي. والشعاب المرجانية معرضة للخطر بسبب احترار المحيطات وزيادة التحمض. ومن المحتمل أن تتأثر السياحة والزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية تأثراً شديداً بتغير المناخ، وأن تتعرض سبل معيشة المجتمعات الساحلية إلى خطر متزايد.

٤ - وتحدد هذه الخصائص مجموعة من نقاط الضعف الجماعية الفريدة من نوعها، وتتطلب استجابة تأخذ في الحسبان مدى الحاجة إلى الحد من مواطن الضعف هذه كجزء من استراتيجية شاملة نحو تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

باء - استعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس

٥ - كان الهدف الرئيسي من اعتماد استراتيجية موريشيوس هو حشد العمل لتنفيذ الاستراتيجية. وحددت الاستراتيجية إطار العمل المتواصل للدول الجزرية الصغيرة النامية لمعالجة ما تعانيه من مواطن ضعف من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بدعم من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. واستهدفت استراتيجية موريشيوس القضاء على الفقر، وتحسين سبل معيشة المجتمعات المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومتابعة التنمية المستدامة الشاملة في تلك الدول عن طريق الاهتمام بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات للتنمية الوطنية المستدامة، وبذل الجهود لتحسين وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، والارتقاء بمستوى التعاون مع الشركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل حفر المزيد من التدفقات الاستثمارية، وزيادة المساعدة المالية الميسرة الشروط، والمساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا المناسبة لتعزيز مرونة هذه الدول من أجل معالجة جوانب الضعف الخاصة بها.

٦ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٦٣ إلى الأمين العام أن يتخذ من أجل دورتها الرابعة والستين الإجراءات المحددة التالية بخصوص تنفيذ استراتيجية موريشيوس:

(أ) أن يقدم تقريراً عن متابعة استراتيجية موريشيوس وتنفيذها؛

(ب) أن يقدم تقريراً عن الترتيبات الممكنة لعقد اجتماع استعراضي رفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

٧ - وقد أعد هذا التقرير استجابة للطلب المذكور أعلاه بأن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً بشأن الترتيبات الممكنة من أجل إجراء الاستعراض الرفيع المستوى، وي طرح تصوراً بشأن المبادرات التي يمكن تقديمها في المستقبل والتي ستشكل جزءاً من العملية التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى. ويبيّن التقرير أيضاً التقدم المحرز صوب تعزيز تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً للقرار ٢١٣/٦٣.

٨ - وفي غضون إعداد هذا التقرير، تم التشاور مع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، (عما فيها اللجان الإقليمية)، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وممثلي المجتمع المدني، وحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ثانياً - متابعة استراتيجية موريشيوس

ألف - التحضير للاستعراض الخمسي لاستراتيجية موريشيوس

٩ - بدأت الأعمال التحضيرية للاستعراض الخمسي لتنفيذ استراتيجية موريشيوس، وهي ملخصة أدناه.

١٠ - قررت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة أن يُعقد اجتماع اللجنة التحضيرية للاستعراض الرفيع المستوى خلال دورتها الثامنة عشرة، في أيار/مايو ٢٠١٠.

١١ - وفي إطار الإعداد لاجتماع اللجنة التحضيرية، قررت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عقد ثلاثة اجتماعات استعراضية إقليمية في مطلع عام ٢٠١٠ في كل من منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة المحيط الهادئ. وستتناول هذه الاجتماعات التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس والتحديات المستمرة التي تواجهه، مع التركيز بصفة خاصة على مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وستتيح هذه الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية فرصة لإجراء تقييم على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن الإجراءات المتخذة لدعم استراتيجية موريشيوس. وسيجري فيما بعد توحيد هذه التقييمات الوطنية والإقليمية في اجتماع أقليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية سيعقد قبيل الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

١٢ - وستنظر اللجنة التحضيرية في تقرير شامل مقدم من الأمين العام عن تنفيذ استراتيجية موريشيوس وستتولى إعداده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتشاور مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وستتلقى اللجنة أيضاً نتائج الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية والأقليمية. ومن المتوقع أن تحدد اللجنة التحضيرية هيكل ومسار الاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن استراتيجية موريشيوس.

١٣ - وستعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاستفادة من تعاون الجهات المانحة ودعمها، على توفير الموارد من صندوق استئماني منشأ لدعم عملية استراتيجية موريشيوس من أجل تسهيل مشاركة ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاجتماعات الإقليمية والأقليمية.

١٤ - وفي إطار الإعداد لهذه الاجتماعات الإقليمية والأقليمية، دعيت الدول الأعضاء الجزرية الصغيرة النامية إلى تقديم تقارير تقييم وطنية عن طريق الاستعانة بمبادئ توجيهية

عممتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ومن المتوقع أن تؤدي تقارير التقييم الوطنية هذه دورا هاما في عملية الاستعراض. لذلك فإن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تستطيع حاليا سبل تقديم الدعم للدول الأعضاء في إعداد هذه التقارير نظرا للمجالات الواسعة التي تغطيها استراتيجية موريشيوس والإطار الزمني المحدود الذي يجب فيه على الدول الأعضاء إعداد التقارير، مع مراعاة المقتضيات الأخرى المتصلة بتقديمها. وحتى هذا التاريخ، رصدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مخصصات لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في تلك المنطقة على إعداد التقييمات الوطنية.

١٥ - كما وجهت الدعوة إلى الوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، والمنظمات الدولية الرئيسية، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، والمنظمات التي تمثل المجتمع المدني، لتقديم تقاريرها عن الإجراءات المتخذة لدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المتوقع أن يساهم ذلك أيضا في إجراء التقييم الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس.

١٦ - وبدأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مشاورات منتظمة مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومع ممثلي هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية في كل من منطقة البحر الكاريبي، ومنطقة المحيط الهادئ، ومنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، وذلك من خلال اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المنظمات دورا أساسيا في عملية الاستعراض الرسمي، ولا سيما في الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية.

١٧ - وتجري متابعة عملية استعراض استراتيجية موريشيوس بالتزامن مع عمليات استعراض أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. فخلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، سيعقد اجتماع رفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بعد مرور عشر سنوات على اعتمادها. كما سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٠ المؤتمر العاشر للدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وسيجري خلال عام ٢٠١١ استعراض برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا.

١٨ - وعمليات الاستعراض هذه تتطلب جميعها قدرا كبيرا من التقييم والإبلاغ على الصعيدين الوطني والإقليمي، وسوف تتناول قضايا ترتبط ارتباطا عضويا بإطار استراتيجية موريشيوس. ونظرا للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بكل

من القدرات البشرية والمؤسسية، ستقود إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هذه العمليات بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتقديم دعم في مجال مقتضيات الإبلاغ إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وستبذل الجهود لتشجيع مواصلة تقديم التقارير الوطنية على نحو تآزري.

١٩ - وهناك أيضاً أنشطة واجتماعات وأحداث أخرى تقوم بالتخطيط لها حالياً وكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية والمنظمات الحكومية الإقليمية التي تدخل في الإطار العام لتنفيذ استراتيجية موريشيوس.

٢٠ - وستعد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية صفحة خاصة على الموقع الإلكتروني لشعبة التنمية المستدامة من أجل إطلاع المجتمع الدولي على آخر المستجدات بشأن الأنشطة ذات الصلة بعملية استعراض استراتيجية موريشيوس.

باء - استعراض لجنة التنمية المستدامة المواضيعي لاستراتيجية موريشيوس

٢١ - تواصل لجنة التنمية المستدامة القيام بدور المنتدى الرئيسي للرصد والاستعراض المنتظمين لتنفيذ استراتيجية موريشيوس. ويجري ذلك ضمن إطار الاستعراض الذي يجري كل سنتين للمجموعات المواضيعية التي تنظر فيها اللجنة. ولذلك جرى خلال فترة السنتين الماضية إيلاء اهتمام خاص للتقدم المحرز، والتحديات والمعوقات المستمرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في ما يتعلق بمسائل الجفاف والتصحر والإدارة المستدامة للأراضي، والتنمية الريفية، والزراعة.

٢٢ - وفي عام ٢٠٠٩ جرى تناول استعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل في المناقشة العامة التي دارت خلال اجتماع للجنة التحضيرية الحكومية الدولية للدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وقد أُعربَ مجدداً عن القلق إزاء بطء معدل تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. ولوحظ أنه بينما تحقق هذه الدول نفسها بعض التقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجالات بناء القدرة المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة، وصياغة الاستراتيجيات وخطط العمل، وتنفيذ إصلاحات السياسة، فإن كثيراً منها لا يزال يواجه المعوقات التي عرقلت تنميتها المستدامة. وتشمل هذه المعوقات محدودية الموارد التقنية والمالية والبشرية، فضلاً عن تأثير العوامل الخارجية، خاصة الأزمة المالية العالمية. وقدمت الوفود دعوة ملحة لبذل مزيد من الجهود المتضافرة دعماً لتنفيذ استراتيجية

موريشيوس. وفي هذا السياق، رحب المندوبون بقرار الدعوة إلى إجراء استعراض لمدة يومين لعملية تنفيذ استراتيجية موريشيوس، يعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٢٣ - وترقباً للاستعراض الذي سيجري بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس، حث المندوبون بقوة جميع الشركاء في التنمية على احترام الالتزامات التي تم التعهد بها للمساعدة على تعزيز عملية تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. وينبغي أن يكمل الدعم الدولي الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة في هذا الخصوص. وأكد المندوبون بوجه خاص على أهمية تعزيز الدعم من حيث المساعدة المالية وبناء القدرات المؤسسية ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن الاستفادة من أفضل الممارسات.

٢٤ - وأبرزت خطورة تأثير تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر على مجمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وجرى التأكيد على تأثيره المباشر على صحة ورفاهية المجتمعات المحلية. وتناولت وفود من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ حتمية إعادة توطين سكان الأراضي المنخفضة والجزر الخارجية، التي أصبحت أمراً واقعاً في التخطيط. ولذلك، أيد العديد من المشاركين دمج عملية التكيف مع تغير المناخ في إدارة الأراضي ومستجمعات المياه والمناطق الساحلية، فضلاً عن تعميم تغير المناخ في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والمخصصة لقطاعات محددة. كما أكد المندوبون على الحاجة إلى تعزيز القدرة على التكيف على الصعيدين الوطني والمحلي في وجه آثار تغير المناخ في الأجيال القصيرة والمتوسطة والطويلة، من خلال اتخاذ تدابير من قبيل تعزيز حماية التنوع البيولوجي البري والبحري، وحماية أكبر للموارد الإيكولوجية.

٢٥ - كما أولي الاهتمام لتأثير أزمة الغذاء في العالم على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأوصي بأن تتضافر الجهود لبناء القدرة في مجال الإنتاج المحلي لتعزيز الأمن الغذائي. وجرى التأكيد أيضاً على أن الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك والغابات والزراعة وموارد المياه العذبة لها أهميتها في تحسين الأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الغذاء في هذه الدول.

٢٦ - وفيما يتعلق بالزراعة المستدامة والتنمية الريفية، أشار المندوبون إلى أن الزراعة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لن تتأمن بدون التأمين المناسب على المحاصيل، نظراً لتأثر هذه الاقتصادات بالأحوال الجوية القاسية التي كثيراً ما تؤدي إلى التدمير الكامل للصناعات القائمة على الزراعة. وأعربت وفود من الدول الجزرية الصغيرة النامية عن ضرورة وجود استجابة متكاملة ومنسقة تنص عليها السياسات لمواجهة التحديات التي تواجهها هذه الدول في مجال الزراعة. وتشمل هذه الاستجابة زيادة الاستثمار في العلم والتكنولوجيا في مجال النظم الزراعية؛ وتعزيز القدرة التنافسية الزراعية من خلال تطوير نظم زراعية كفؤة؛

والتنوع والقيام بنشاطات ذات قيمة مضافة؛ وزيادة أعمال البحث والتطوير؛ والحد من تحات التربة والأضرار الناجمة عن الكيماويات الزراعية؛ وتطوير مبادرات الشراكة في مجال بناء القدرة ونقل التكنولوجيات الحديثة والمناسبة؛ والتركيز على مرحلة ما بعد الحصاد والتسويق وتطوير المنتجات المتخصصة.

٢٧ - وثمة ضرورة مسلم بها لاتباع نهج شامل لإدارة ومراقبة الأنواع الغازية، التي تشكل تهديدا رئيسيا للتنوع البيولوجي وأسباب المعيشة المحلية والأمن الغذائي والبيئة والصحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٨ - وأبرزت السياحة بوصفها قطاعا مؤهلا للنمو يتيح فرصا للمجتمعات المحلية الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية لإجراء معاملات تأتي بإيرادات مباشرة، وبالتالي تسهم في تنشيط الزراعة والتنمية الريفية، وتعزيز الأمن الغذائي، والنهوض برفاه المجتمعات المحلية الريفية. كما أثبتت مسألة أهمية تنوع المنتجات الزراعية لتحسين قدرة القطاع الريفي على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية. وأكد المندوبون، إضافة إلى ذلك، على أهمية تطوير الأسواق المتخصصة، نظرا لعدم قدرة هذه الدول على المنافسة الدولية في مجال الأسعار والكميات، وذلك بسبب الافتقار إلى الإنتاج الموسع.

٢٩ - وأعرب عن الحاجة إلى وضع استراتيجيات لزيادة الإنتاجية في الزراعة والتنمية الريفية، وهما مجالان مترابطان بصورة وثيقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويتميزان بانخفاض الإنتاجية. وتشمل الاستجابات في مجال السياسات لغرض زيادة الإنتاجية توفير خدمات إرشادية عالية الجودة للمزارعين؛ والتركيز على الحلول التكنولوجية البسيطة لتعزيز الإنتاجية، من قبيل اختيار أفضل المحاصيل بحيث تناسب نوع التربة؛ وتحسين أساليب الري؛ واستخدام أحدث وأكفأ الأدوات؛ وتطبيق الابتكارات كبيرة الأثر.

٣٠ - كما جرى التأكيد على تقديم الدعم لجهود التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال التعاون بين أصحاب المصلحة. وجرى الإقرار بدور الشراكات الدولية، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الأفقي، نظرا لما تتمتع به هذه الشراكات من إمكانات للمساهمة بشكل بناء في حشد الموارد لدعم هذه الدول.

جيم - الدعم المقدم من الأمانة

٣١ - واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عبر وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لها، تيسير تنسيق تنفيذ جدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق المنظومة وتقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية إلى هذه الدول من أجل المضي قدما في

تنفيذ استراتيجية موريشيوس. وعقدت اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية للترويج لاتباع نهج أكثر تنسيقاً واستنارة لتنفيذ استراتيجية موريشيوس بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية لهذه الدول، وغيرها من الشركاء. وجرى الشروع في مشاورات للتحضير لعملية استعراض موريشيوس.

٣٢ - وتتواصل الاستعدادات لإعادة تصميم الموقع الشبكي لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وتوسيعه بصورة دينامية، وهو يحمل اسم SIDSNet. وبفضل الدعم المقدم من مملكة إسبانيا، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مؤخراً بإطلاق مشروع تحت عنوان "تنمية القدرات من خلال تعزيز إدارة المعارف، ونقل التكنولوجيا، والتعاون التقني في الدول الجزرية الصغيرة النامية"، وهو ما ينطوي على إجراء تجديدي كامل للموقع، مع توسيع نطاق الخدمات المعززة المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

٣٣ - وصمم هذا الموقع الشبكي لتحسين استخدام الدول الجزرية الصغيرة النامية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة كبيرة في مجال الدعوة من خلال الإعلام، وتشجيع فهم أوسع للتحديات التي تواجهها هذه الدول وإدراك دولي لها. كما يتوخى الموقع الشبكي توفير الفرص للاتصال المنتظم بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في كل من منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة المحيط الهادئ؛ وتعزيز التبادل بين المناطق، وبناء القدرة على المستوى الوطني من خلال توعية أصحاب المصلحة وتعبئة خبراء هذه الدول، وتيسير البحث وجمع البيانات وتقاسم المعلومات بشأن أفضل الممارسات. ومن المتوقع أن يكتمل تجديدي الموقع الشبكي في الوقت المناسب ليطلق في الاستعراض الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٣٤ - كما سيشهد مشروع تنمية القدرة التابع لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية إنشاء برنامج للتدريب الافتراضي عن طريق اتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيعمل البرنامج على توسيع وصول مواطني هذه الدول إلى مستوى التعليم العالي، وكذلك إدخال وحدات تعليمية للتدريب على المهارات المتخصصة للمهنيين وصناع القرار في هذه الدول. وإذا ما نفذ هذا البرنامج بنجاح، فإنه سيؤدي إلى تطور كبير في القدرات البشرية والمؤسسية في هذه الدول.

٣٥ - وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية توفير المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ ١٤ في المحيط الهادئ من أجل بناء القدرة وتعزيز المؤسسات عن طريق

دعم وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. ويسر المشروع، منذ إنشائه، استعراضات لاستراتيجيات التنمية الوطنية والقطاعية القائمة وتبادلا واسعا للخبرة بشأن وضع السياسات الاستراتيجية واتباع نهج قائم على المشاركة في صنع القرار. وتقتصر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل بالتعاون مع مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في فيجي لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في المنطقة، بما يكفل تحقيق إدماج شواغل التنمية المستدامة في التخطيط الوطني.

دال - التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

٣٦ - واصلت الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة دعمها النشط لتنفيذ استراتيجية موريشيوس، والمشاركة في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب اللجان الإقليمية.

٣٧ - ولا يزال تنفيذ برنامج عمل التنوع البيولوجي للجزر الذي اعتمده الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي يسهم إسهاما هاما في تنفيذ استراتيجية موريشيوس، ولا سيما في مجالات مثل الرقابة على الأنواع الدخيلة الغازية، وحماية المعارف التقليدية واستخدامها بفعالية، وبناء القدرات اللازمة لحماية التنوع البيولوجي للجزر. وتتواصل الأعمال التحضيرية للمؤتمر العاشر للأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يعتمد المؤتمر العاشر للأطراف في الاتفاقية خطة استراتيجية جديدة لاتفاقية التنوع البيولوجي ويوافق على تحديد هدف للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠. وهناك خطط للدعوة إلى عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة بشأن التنوع البيولوجي خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة احتفالاً بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي، ٢٠١٠. كما واصلت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي دعم الشراكة العالمية للجزر.

٣٨ - ويواصل البرنامج الكاريبي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل على تعزيز الفعال لتنفيذ البروتوكول المتعلق بمصادر التلوث البحري البرية ضمن إطار اتفاقية كارتاجينا لحماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى.

٣٩ - وأجريت عمليات رصد وتقييم للشعاب المرجانية في منطقة الكاريبي الكبرى وطور برنامج الأمم المتحدة للبيئة أداة للتقييم الاقتصادي للشعاب المرجانية بالتعاون مع معهد الموارد العالمية.

٤٠ - وتتناول منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إدارة الموارد المائية وحفظها، واستغلال وتسويق وتجارة المنتجات السمكية، ووضع سياسات بشأن مصائد الأسماك.

ويجري التركيز على إنشاء إدارة مسؤولة لقطاع مصائد الأسماك على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛ والتشجيع على زيادة مساهمة مصائد الأسماك والزراعة المائية المتسمة بالمسؤولية في الإمدادات الغذائية العالمية والأمن الغذائي؛ والرصد العالمي والتحليل الاستراتيجي لمصائد الأسماك، مع منح أولوية لتطوير قواعد البيانات وتحليل المعلومات.

٤١ - ويعمل مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على دعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وسوف يقترن هذا الجهد ببرنامج لدعم رصد تنفيذ استراتيجية موريشيوس من خلال مشروع ممول من حساب التنمية. وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ، بالنظر إلى الأهمية التي تعلق على الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بوصفها آلية رئيسية لتنفيذ استراتيجية موريشيوس.

٤٢ - وفي نفس السياق، قررت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عقد اجتماع لفريق خبراء بشأن تعميم استراتيجية موريشيوس في الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وسوف تشكل أيضا استراتيجيات تعزيز استيعاب استراتيجية موريشيوس في السياسات والخطط الوطنية جزءا هاما من الاستعراضات الوطنية والإقليمية.

٤٣ - وأحرز أيضا تقدم كبير في تشغيل آلية التنسيق الإقليمية لرصد تنفيذ استراتيجية موريشيوس في منطقة البحر الكاريبي بتوجيه من المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وستعقد اللجنة الاجتماع المقبل لآلية التنسيق الإقليمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، لمعالجة الأعمال التحضيرية لاستعراض استراتيجية موريشيوس، ومواصلة الرصد المنتظم لتنفيذ استراتيجية موريشيوس.

هاء - الدعم الإقليمي والدولي

٤٤ - أولت المنظمات الإقليمية والدولية الكثير من الاهتمام لتعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في مختلف القطاعات والمجالات، ولتعزيز وضع السياسات واتخاذ القرار على الصعيد الوطني.

٤٥ - ويتمثل أحد مجالات الاهتمام المتضافر في تعزيز القدرة على جمع البيانات والتحليل الإحصائي لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأصبح من الجلي على نحو متزايد أن تعزيز القدرة الإحصائية سيكفل قياس التقدم ورصده على نحو أفضل، وتحديد التحديات الجارية بشكل كمي، والمساعدة على تحقيق الإدارة القائمة على النتائج ووضع السياسات بشكل

علمي. وتؤدي الإحصاءات الجيدة أيضا إلى تعزيز الدعوة. ولذلك تشارك الدول الجزرية الصغيرة النامية بنشاط في عدد من البرامج التي ترمي إلى تعزيز القدرة الإحصائية.

٤٦ - ويشارك عدد من المنظمات الإقليمية والدولية في مبادرة الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١) من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير برنامج الإحصاء، والذي يأخذ بنهج استراتيجي جديد إزاء التخطيط الإحصائي. وقد عقدت، حتى الآن، حلقات عمل في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، بدعم من أمانة جماعة المحيط الهادئ وأمانة الجماعة الكاريبية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة دول شرق الكاريبي. وتدعم أيضا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برنامجا لتعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، من أجل مساعدتها على رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري والإبلاغ عنها.

٤٧ - وتنظم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اجتماعا لفريق خبراء في بربادوس خلال أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على مؤشرات التنمية المستدامة من أجل قياس التقدم الذي تحرزته الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

٤٨ - ولذلك ستلقى أهمية تعزيز القدرة الإحصائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية قدرا كبيرا من الاهتمام في عملية الاستعراض المقبلة.

٤٩ - وهناك مبادرة أخرى تجدر الإشارة إليها وهي مؤسسة ارتفاع مستوى سطح البحر، والتي ستقوم بمحشد الموارد والخبرات معا لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من المناطق الواطئة في التكيف مع خطر تغير المناخ.

ثالثا - إجراءات لمواصلة تنفيذ استراتيجية موريشيوس

٥٠ - سعت استراتيجية موريشيوس إلى إعادة جذب اهتمام المجتمع الدولي والتزامه كي يدعم تنفيذ الدول الجزرية الصغيرة النامية لمنهاج شامل متعدد القطاعات لتعزيز التنمية المستدامة لديها، كما هو منصوص عليه في برنامج عمل بربادوس. وبالنسبة لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس الذي يجري كل خمس سنوات، سيظل التركيز كما هو: أي على تعبئة الدعم من أجل مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تناول تحدياتها الأكثر إلحاحا بشأن التنمية المستدامة. ويرد أدناه عرض للجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية أنفسها من أجل تنفيذ تدابير الاستجابة للتحديات الجارية التي تواجهها.

ألف - الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء

١ - التحديات البيئية

(أ) التنوع البيولوجي

٥١ - نجحت سيشيل، وهي معروفة جيدا بشراء تنوعها البيولوجي وما تتمتع به من ثروة من الأنواع المتوطنة، في تنفيذ العديد من التدابير لكفالة توفير حماية أكبر لبيئتها الطبيعية. وتتضمن هذه التدابير تدخلات السياسة العامة، وتعبئة الوعي والعمل على صعيد المجتمعات المحلية، وبناء القدرات. فعلى سبيل المثال، أقرت الحكومة في عام ٢٠٠٥ السياسة الوطنية للمحافظة على الأراضي الرطبة وإدارتها، بهدف "حماية الأراضي الرطبة والمحافظة عليها بما يكفل الاستخدام الرشيد والمستدام لما لها من وظائف وقيم، بما في ذلك الفوائد غير المباشرة في الحاضر والمستقبل". وبدعم من مرفق البيئة العالمي، نفذت سيشيل أيضا مشروعا بعنوان: "إدماج التنوع البيولوجي في مجالات وقطاعات الإنتاج" لاستحداث نهج متكامل لإدارة النظام الإيكولوجي من أجل الحفاظ على السلامة الهيكلية والوظيفية لنظمها الإيكولوجية البحرية والساحلية والبرية على كل من جزرها الغرانيبية والمرجانية. وجرى السعي إلى الإدماج المنتظم لأهداف المحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لها في خطط واستراتيجيات وأنشطة قطاعات الإنتاج الرئيسية.

٥٢ - وركزت بليز على إنفاذ القوانين التي تنظم المحافظة على الموارد البيولوجية في النظم الإيكولوجية البحرية والبرية واستخدامها؛ وإنشاء وتوطيد أربعة ممرات بيولوجية وطنية مقترحة ضمن مشروع الممرات البيولوجية لأمريكا الوسطى؛ والإدارة النشطة للأنواع البرية خارج المناطق المحمية. وتعكف جزر كوك على إنشاء مصرف للجينات للنباتات والحيوانات البحرية؛ وعلى تحديد الآثار المترتبة على تغير المناخ التي تؤثر بعينها على الطيور والنباتات والحيوانات؛ وعلى الاستمرار في إنشاء قاعدة للبيانات للاستخدامات التقليدية والأصلية للتنوع البيولوجي.

٥٣ - وبالرغم من هذه الأنشطة، فإن النظم الإيكولوجية الهشة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بشكل متزايد إلى التدهور والتدمير، ويرجع ذلك أساسا إلى آثار تغير المناخ. ويتعرض التنوع البيولوجي البري للتهديد من جراء زيادة الظواهر المناخية القاسية التي تقضي على الغابات التي يوجد بها أعلى مستويات التنوع البيولوجي. وهناك تهديد آخر للتنوع البيولوجي البري يمثل الاحترار العالمي، الذي يطرح تحديات مثل زيادة الأنواع الغريبة الغازية.

(ب) الشعاب المرجانية

٥٤ - يتعرض التنوع البيولوجي البحري للخطر على نحو مماثل ويهدد الارتفاع في درجات حرارة سطح المحيط ومستويات الحامضية حالياً بقاء الحياة البحرية والنظم الإيكولوجية الساحلية. ومما له أهميته بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية هو أن تكون الشعاب المرجانية لديها في حالة جيدة، وهذه الشعاب توفر العديد من خدمات النظام الإيكولوجي بالغة الأهمية للجزر. فهذه الشعاب هي مصدر للتنوع البيولوجي والغذاء ورمال الشاطئ ومواد البناء، وتعمل كحواجز طبيعية للأمواج على امتداد الساحل. وهي توفر أيضاً الموائل للكثير من الثدييات البحرية والأسماك المرجانية، وتدر عوائد كبيرة من خلال الأنشطة السياحية مثل الغطس باستخدام أنابيب التنفس والغطس بجهاز تنفس مستقل.

٥٥ - وهناك الآن دلائل كثيرة على أن احتراق سطح المحيط أدى إلى قدر كبير من تبيض المرجانيات؛ وفي واقع الأمر، فإن أكبر مرات حدوث تبيض المرجانيات خلال العشرين عاماً الماضية اقترنت بفترات زادت فيها درجة حرارة المحيط بمقدار درجة واحدة مئوية. وعلى سبيل المثال، ففي عام ١٩٩٨، أدت ظاهرة النينو إلى زيادة درجات حرارة مياه البحر بما يتراوح بين ١,٥ درجة مئوية و ٢ درجة مئوية في بالاو على مدى أسابيع عدة. وأدت هذه الظاهرة إلى حدوث تبيض المرجانيات على نطاق واسع، مما أدى إلى انخفاض قدره ٩٩ في المائة في بعض الأنواع المرجانية، وأدى إلى خسارة اقتصادية تقدر بـ ٩١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتتنبأ الدراسات الآن بأنه على مدى يتراوح بين الثلاثين والخمسين عاماً القادمة، يمكن أن تحدث حالات التبيض كل عام في أغلب المحيطات المدارية^(١).

٥٦ - وانصب تركيز الدول الجزرية الصغيرة النامية على خفض الضغط البشري على الشعاب المرجانية إلى الحد الأدنى من أجل تيسير التكيف الطبيعي للشعاب في مواجهة تغير المناخ. وفي ملديف تضمنت الإجراءات المتخذة إجراء بحث بشأن التدابير المطلوبة من أجل تعزيز عملية التكيف الطبيعي للشعاب، وبشأن الضغط الناشئ عن أنشطة بشرية مثل الصيد في المناطق المرجانية، والسياحة واستصلاح الأراضي وغير ذلك من الأنشطة الإنمائية التي تؤثر على نمو الشعاب المرجانية وقيامها بوظائفها. وشجعت جامايكا إجراء البحوث بشأن الشعاب المرجانية؛ ودعمت رسم خرائط للشعاب المرجانية، ورصدت التنمية الساحلية

(١) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، "التعرض للتغير المناخي والتكيف معه في الدول الجزرية الصغيرة النامية"، ٢٠٠٦، ورقة معلومات أساسية لاجتماع الخبراء بشأن التكيف بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

والإنشاءات التي قد تسهم في تدمير الشعاب المرجانية، ووضعت مبادئ توجيهية بشأن تجميع وتصدير المواد الناتجة عن الشعاب. ووضعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة برنامجا مستداما لحماية الشعاب المرجانية يقوم على المجتمع المحلي؛ واستحدثت "ختم الموافقة الأخضر لحماية الشعاب المرجانية على الصعيد الوطني" كي يمنح لصناعات القطاع الخاص وما يتصل بذلك من أنشطة تجارية تنفذ تدابير محددة للوفاء بمعايير حماية النظام الإيكولوجي للشعاب المرجانية؛ وأنشأت مناطق محمية بحرية تضمن جني موارد الشعاب على النحو المعتاد.

(ج) الحراجة

٥٧ - توفر موارد الغابات أيضا خدمات أساسية للنظم الإيكولوجية من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك المحافظة على بيئتها الطبيعية، وحماية الأنواع المتوطنة، بما في ذلك النباتات الأصلية التي هي مفيدة للأغراض الدوائية. ولسوء الحظ، فإن قطاع الغابات معرض للخطر بدرجة عالية من جراء نشوب حرائق الغابات أثناء فترات الجفاف. وهذا الخطر محدد بوصفه من أهم العقبات التي تعترض نمو الغابات. وفي العديد من الجزر أيضا، أدى تحات الشواطئ نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر والتغير المناخي إلى تدمير مناطق الغابات الساحلية الواطئة.

٥٨ - وقد وضعت ساموا وعززت قدرة الاستجابة التشغيلية للمجتمعات المحلية لمنع حالات الطوارئ الخاصة بنشوب حرائق الغابات والتخفيف منها والتصدي لها؛ وتعزيز نظم للإنذار المبكر وللرصد الاستشاري على مستوى المجتمع المحلي؛ وتعزيز وعي المجتمع المحلي فيما يتعلق بأهمية إعادة زراعة الغابات في المناطق الساحلية الواطئة، ومناطق الغابات غير الساحلية. وطبقت تونغا برنامجا لإعادة زراعة الغابات من أجل إعادة زرع أشجار جوز الهند التي أزالها المزارعون، وبرامج لتثقيف جماعات المزارعين والجمهور العام بشأن دور الأشجار والأثر المترتب على قطع الأشجار في المناطق الساحلية. وعكفت جزر البهاما على تقييم آثار ملوحة التربة وارتفاع منسوب المياه الجوفية على النمو والتنوع البيولوجي لغابات الصنوبر وغابات الأشجار القصيرة.

٥٩ - وتشكل غابات المنغروف أحد الموارد الساحلية الهامة الأخرى. وهي تعمل كمغائض للعناصر المغذية، وتوفر الحماية من هبات العواصف الفجائية، والأمواج، وضد إدخال الآفات والأنواع الغازية. وهي أيضا مصدر هام لمنتجات الأخشاب. وقد أصبحت غابات المنغروف عرضة للإجهاد المتزايد من جراء الإفراط في الاستغلال، مما يقلل من تحملها لارتفاع مستوى سطح البحر. وتفقد أتيجوا وبربودا النظام الإيكولوجي لغابات المنغروف لديها بمعدل متوسط يتراوح بين ١,٥ و ٢ في المائة كل عام. واستنادا إلى الارتفاع الحالي في

منسوب سطح البحر السنوي الذي يتراوح بين ٣ و ٤ ملليمترات، تقدر التوقعات أن غابات المنغروف قد لا يصبح لها وجود في البلد بحلول عام ٢٠٧٥. وبالمثل، فمن المقدر أن يؤدي ارتفاع قدره متر واحد في مستوى سطح البحر إلى الانهيار التام لغابات المنغروف في الأراضي الرطبة في بورت رويال بجامايكا.

(د) حماية المناطق الساحلية

٦٠ - تواجه المجتمعات الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية العديد من التحديات، بما في ذلك الكثافة السكانية المرتفعة، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية الساحلية من أجل الأنشطة السياحية، والإفراط في استخراج المواد الخام مثل الرمال والصخور، وتسرب الملح. ويضعف الأثر المترتب على تغير المناخ من صعوبة هذه المشاكل. وهناك العديد من النظم الإيكولوجية الساحلية التي هي عرضة للخطر بشكل خاص: ومنها مستنقعات المياه المالحة، وغابات المنغروف، والأراضي الرطبة الساحلية، والحلقات المرجانية. ويؤدي زيادة عوامل الإجهاد المناخية والبشرية على هذه النظم الإيكولوجية إلى آثار سلبية خطيرة على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦١ - وتضمنت استجابات الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل الرأس الأخضر الاستثمار في أنشطة المحافظة والحماية الميدانية؛ وتشجيع البحث والاستخراج المستدام للمواد الخام في المناطق الساحلية. وسعت فيجي إلى العديد من خيارات الحماية الساحلية، وخاصة تلك المطبقة بالفعل على مستوى المجتمع المحلي، وكذلك وضع سياسات لاستخدام الأرض تشجع على إنشاء مستوطنات بعيدا عن المناطق الساحلية الواطئة. واستكشفت فيجي أيضا إمكانية استغلال شعاب اصطناعية من أجل تعزيز الحماية الساحلية والتشجيع على زيادة التنوع البيولوجي. واستحدثت الجمهورية الدومينيكية تدابير لتقليل التلوث المتري والصناعي في المناطق الساحلية وحماية النباتات الساحلية والتنوع البيولوجي.

٢ - التحديات الاقتصادية

(أ) السياحة

٦٢ - تتركز على السواحل الأنشطة الاقتصادية الأساسية للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل السياحة. وستؤدي زيادة التدهور في البيئة الطبيعية، نتيجة لعوامل من قبيل ارتفاع مستوى سطح البحر، إلى تقليص الفوائد التي يجنيها قطاع السياحة، حيث ستكون أهم الموارد الطبيعية قد فقدت. ويتمثل شاغل آخر بالغ الأهمية في الضرر الذي يقع على الفنادق الموجودة على الساحل، مما سيؤدي إلى زيادة في تكاليف الصيانة لهذه الفنادق.

٦٣ - واستحدثت بربادوس سياسة وطنية للسياحة تسعى إلى التنمية السياحية المستدامة. وتتضمن السياسة تدابير للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، وللحفاظ على نوعية المنتج السياحي. وتقوم سانت كيتس ونيفس بوضع وإنفاذ سياسات ولوائح بيئية، بما في ذلك معايير للبناء، للأنشطة السياحية التي تدمج تدابير التكيف من أجل الأحداث المتعلقة بتغير المناخ مثل الفيضانات الساحلية، وزيادة حركة الأمواج وتحات الشواطئ، وكفالة مراعاة زيادة هبات العواصف الفجائية وارتفاع منسوب المياه الجوفية في بناء وتطوير منتجعات سياحية جديدة. وأنشأت دومينيكا قاعدة بيانات موثوقة من أجل رصد أثر التباين الحالي في المناخ؛ وأوجدت خرائط جديدة للمخاطر تحدد الأثر المترتب على تغير المناخ في المناطق المعرضة للخطر، كي تستعين بها إستراتيجيات الاستخدام المستدام للأراضي والتنمية الساحلية. وركزت أنتيغوا وبربودا على رسم خرائط للأخطار لتحديد المناطق الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ.

(ب) مصائد الأسماك

٦٤ - تنعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بطائفة غنية من الموارد البحرية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لسكانها لكونها مصدراً رئيسياً للغذاء، ولاقتصاداتها لما تحققه من عائدات التصدير. وقد يؤدي الاحترار العالمي إلى هجرة أنواع معينة من منطقة اقتصادية خالصة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، خلال سنوات النينو والنينيا، أثرت التغيرات في أنماط الهجرة وعمق الأرصد السمكية بشكل كبير على توزيع وتوافر أسماك التونة في ملديف، كما في غيرها من الجزر. وحيث إن مصائد الأسماك تسهم بما يصل إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن أية زيادة في ظواهر مماثلة قد ينتج عنها انخفاض كبير في العائدات الوطنية، بما في ذلك عائدات التصدير، وعائدات إصدار رخص الصيد، والخدمات التي تقدمها سلطات الموانئ.

٦٥ - وفي مواجهة ذلك، ركزت دومينيكا على تعزيز قدرات العاملين في مصائد الأسماك لتقييم آثار تغير المناخ، وللتخطيط للتكيف عن طريق توفير التدريب على وضع النماذج المناخية للموظفين التقنيين؛ وإنفاذ ضوابط الصيد داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلد؛ وتشجيع استخدام قوارب لصيد الأسماك تكون قادرة على استهداف مصائد الأسماك البحرية. ووضعت توفالو برامج محلية للحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية عالية الهشاشة؛ وتحديد مجالات الحفظ ذات الأولوية، وإعداد حصر للموارد البحرية التي تخص كل مجتمع من مجتمعاتها المحلية؛ ودمج ممارسات الحفظ التقليدية والحديثة. وحسّنت سيشيل السياسات الحالية لإدارة مصائد الأسماك من حيث الترخيص ومراقبة الصيد؛ وإصلاح الموائل

الساحلية الهامة التي تعتبر أساسية لمصائد الأسماك؛ وتعزيز البرامج التعليمية لصيد الأسماك، وبخاصة في أوساط الصيادين.

(ج) الطاقة

٦٦ - يُعد الاعتماد على الطاقة مصدراً رئيسياً من مصادر الضعف الاقتصادي لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. فقضايا الحصول على خدمات الطاقة الحديثة ذات الأسعار المعقولة تظل أمراً هاماً للمجتمعات الجزرية الريفية والنائية. وتبنت الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل متزايد خيارات بديلة لتلبية احتياجاتها من الطاقة. وتقوم سان تومي وبرينسيبي حالياً ببناء محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة المائية في عدد من المناطق الريفية. كما تقوم بإدخال استخدام الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية. وتواصل غيانا تعزيز التوليد المشترك للطاقة من موارد الكتلة الحيوية في السكر، والأرز، والصناعات الحرجية؛ وإنشاء نظم مصغرة ومحطات صغيرة للطاقة الكهرومائية، وشراء آلات ومعدات ذات كفاءة في استخدام الوقود.

٦٧ - وخفضت موريشيوس من اعتمادها على الوقود الأحفوري وزادت في استخدام بدائل الطاقة المتجددة، وركزت على تخفيض استهلاك الطاقة عن طريق ترشيد الطلب على الطاقة، والبرامج والحوافز التي تحث على المحافظة على الطاقة، وإعطاء مركز أفضلية الاستيراد للأجهزة والأدوات ذات الطاقة الكهربائية المنخفضة. ويбли ما يقرب من ١٥ في المائة من احتياجات الجزيرة من الطاقة من تفل قصب السكر، ويتوقع أن تزداد هذه النسبة في السنوات المقبلة.

٦٨ - وفي بربادوس وأنتيغوا وبربودا، شجعت الحوافز الحكومية على النجاح في تركيب ٣٥ ٠٠٠ من السخانات الشمسية للمياه. وتستخدم الطاقة المائية لإنتاج الكهرباء في جزر مثل فيجي وجامايكا وجزر سليمان، وساموا، وفانواتو، ودومينيكا، وهابتي.

٣ - التحديات الاجتماعية

(أ) أثر تغير المناخ على أمن البشر

٦٩ - يُحتمل أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تعرض بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية المنخفضة للغاية للخطر. وعلاوة على ذلك، تشير الدلائل إلى أن الارتفاع في مستوى سطح البحر قد يؤدي إلى غمر تام لجزر بأكملها، مما يترتب على ذلك من فقدان السلامة الإقليمية، والأرض، والسيادة، والهوية الوطنية والثقافية.

٧٠ - وتعمل سان تومي وبرينسيبي على اتخاذ تدابير لتمكين المجتمعات المحلية من التعامل مع تغير المناخ، والحد من تعرضها للفيضانات البحرية والنهرية. وشملت الأنشطة الانتقال وبناء مساكن جديدة للمجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق معرضة بشدة للخطر. وفي كوسراي، إحدى ولايات ميكرونيزيا الأربع، يقع نحو ٧٠ في المائة من السكان والبنية الأساسية في مناطق ساحلية منخفضة، وبالتالي فهي معرضة بقوة لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. ولمعالجة نقطة الضعف هذه، شرعت ولاية كوسراي في برنامج بناء ضخيم بهدف زيادة قدرة الطريق الرئيسي الذي يربط قرية والونغ ببقية البلد. وسوف يعزز هذا الطريق الجديد من القدرة على التكيف والأمن للسكان المحليين بشكل كبير وذلك عن طريق توفير خيارات قابلة للاستمرار تسمح بالتراجع إلى الداخل في حالات الطوارئ.

٧١ - وركزت ملديف على الحد من ضعف الجزر في مواجهة مخاطر تغير المناخ حالياً وفي المستقبل عن طريق إجراء دراسات فنية وهندسية تفصيلية لتحديد خيارات حماية السواحل. وركزت بالاو على اتخاذ تدابير لجعل المنازل والمباني الأخرى مقاومة لآثار الإعصار، تأخذ في الاعتبار التصميم الإنشائي واستخدام مواد البناء المناسبة.

٧٢ - وقامت سانت فنسنت وجزر غرينادين بتنقيح وإنفاذ قانون تخطيط المدن والبلد، الذي يرسى الأساس لاستخدام الأراضي باعتباره أولوية عالية، ويقضي بتنفيذ تدابير سليمة لاستخدام الأراضي كجزء من جهود التكيف المبذولة لمنع تحات الشواطئ وانحسارها. وشملت تدابير التكيف الأخرى تعزيز قوانين البناء؛ ومنح شهادات للبنائين تبين وتضمن التزامهم بمعايير البناء الملائمة؛ ووضع تقييمات متعمقة لجوانب الضعف تصلح كأساس لمعرفة ملاءمة الأراضي للبناء، ولرسم خرائط الأخطار.

(ب) البنية الأساسية

٧٣ - ركزت ساموا على تنفيذ خططها لإدارة البنية الأساسية الساحلية بهدف زيادة المرونة في المناطق المعرضة بشدة للخطر وتحسين الوعي المحلي بالمخاطر الساحلية. وفي جزر كوك، سوف يركز مشروع تجربي على تعزيز الجانب المائل على المحيط من مطار مانيهيككي لكي يتحمل الآثار المحتملة لارتفاع المد بسبب هبوب العواصف. وتشمل التدخلات لتنفيذ هذا المشروع ما يلي: إعادة تصميم المدرج؛ وبناء شبكات الصرف، بما في ذلك فتحات صرف جانبية تسمح بتدفق المياه أثناء العواصف الشديدة وعندما تغمر الأمواج الحواجز؛ وحماية الجانب المائل على المحيط من المطار عن طريق بناء جدران واقية؛ وزيادة سُمك سطح المدرج الحالي لمواجهة هطول أمطار غزيرة.

٧٤ - وفي ملديف، كان التركيز على تطوير مبان أفضل وأقوى لزيادة قدرة مجتمعات الجزر على التصدي لتغير المناخ. وتشمل الأنشطة في هذا المجال وضع منهجيات ومبادئ توجيهية لتشييد مبانٍ أكثر مرونة، ونشر مواد التوعية العامة بضرورة تطوير هياكل أكثر مرونة للمباني. واتخذت جزر البهاما ولا تزال تتخذ خطوات هامة لتحسين البنية الأساسية الساحلية، وكذلك لتعزيز تصاميم جدران الحواجز البحرية، والطرق العلوية والجسور.

(ج) الصحة

٧٥ - يتزايد التسليم بأن الصحة عامل حاسم في موضوع التنمية المستدامة. وقد أظهرت الدراسات احتمال أن يؤدي تغير المناخ إلى تعريض الصحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية للخطر. فعلى سبيل المثال، أظهرت الأبحاث في غرينادا أن وقوع حالات من الإصابة بالتهاب المتحممة الفيروسي، والإنفلونزا، والتزلة المعوية، مرتبط بمطول الأمطار الموسمية السنوية. ويمثل تزايد انتشار الأمراض التي تحملها ناقلات الأمراض مثل حمى الضنك، والملاريا، وأمراض الجهاز التنفسي مصدراً كبيراً للقلق. ومن المثير للقلق أيضاً زيادة الأمراض المرتبطة بأسلوب الحياة بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وارتفاع ضغط الدم والسكري. وتلقي هذه المجموعة الأخيرة بأعبائها بشكل غير متناسب على الفئات العمرية التي تُشكل القوة العاملة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك فإن تزايد التحديات الصحية سيكون له أثره المباشر على إنتاجية هذه البلدان.

٧٦ - وفي سورينام، أولي الاهتمام لكبح الزيادة المرجحة في الحالات المرتبطة بالمياه والأمراض المنقولة عن طريق ناقلات الأمراض. لذلك سيتم تعزيز برامج المراقبة والرصد القائمة حالياً عن طريق التعاون مع المنظمات ذات الصلة العاملة داخل البلاد وخارجها. وسيتم إنشاء برامج مكافحة مختصة ودائمة فيما يتعلق بالمراقبة والمكافحة الفعالة للملاريا، وحمى الضنك والحمى الصفراء. وسيتم أيضاً وضع برامج للمكافحة والوقاية وذلك لمنع عودة ظهور الأمراض المعدية مثل السعال الديكي.

٧٧ - وفي جزر سليمان، ستوضع قوائم وأدلة عملية ومبادئ توجيهية بشأن الإصابة بالملاريا وتغير المناخ، وستنفذ برامج محلية للتوعية بالصحة وتغير المناخ، وسيتم تدريب النساء والأطفال في مجال الأمور الصحية، والوقاية من الأمراض، وتلوث إمدادات المياه، والصرف الصحي أثناء الكوارث المتصلة بالمناخ وبعدها. وكذلك يعمل معهد التدريب والبحوث بجزر سليمان على وضع دليل بشأن المناخ وحالات الإصابة بالملاريا بهدف مساعدة المشرفين الميدانيين في التخطيط لعملياتهم وفقاً لأنماط الطقس.

٧٨ - وأولت جزر القمر الاهتمام لعملية الحد من انتشار ناقلات الملاريا. وتشمل الأنشطة في هذا المجال القضاء على أماكن تجمع البيرقات داخل المنازل وحولها؛ والحد من انتشار البعوض في أنابيب المياه الرئيسية عن طريق إدخال الأسمك آكلة البيرقات؛ وتوعية وتعبئة المجتمعات المحلية لتعزيز السلوكيات التي تؤدي إلى الوقاية من الملاريا ومكافحتها؛ والتشجيع على توزيع واستخدام الناموسيات.

(د) الأمن الغذائي

٧٩ - يظل الارتفاع المستمر في تكاليف واردات المواد الغذائية والطاقة يمثل الشاغل الرئيسي في سياق التنمية الريفية. وكذلك قد يؤدي تدهور تربة الأراضي، وإنتاج الوقود الحيوي، والجفاف، والفيضانات والتأثيرات الوشيكة للتغير المناخي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى انخفاض مستوى الأمن الغذائي. ومن شأن عوامل من قبيل ندرة الأراضي، والطاقة، والتكنولوجيا، والاستثمار، والقدرة الإنتاجية للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعوق أيضا الإنتاج الغذائي. وتشمل الجهود التي تقوم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية الاضطلاع بالبرامج الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والحد من مواطن الضعف، وإلى تعزيز الاستدامة في قطاعات الغابات، ومصائد الأسماك، والزراعة.

٨٠ - وفي كيريباس، تم إيلاء الاهتمام للزراعة القائمة على السماد العضوي. وتمت إقامة أنظمة سماد مختلفة للخضروات ومحاصيل الأشجار القابلة للاستنبات وعُرضت على المزارعين في مشاتل الجزيرة الخارجية. ولتشجيع الزراعة القائمة على السماد العضوي للاستهلاك المنزلي، سيتم شراء أدوات بسيطة وتوزيعها على المزارعين بأسعار ميسورة. وعلاوة على ذلك، سيتم تسهيل وتعزيز عمليات تصنيع الأعذية، وتسويقها وغير ذلك من المبادرات الجديدة. وسيتم الاحتفاظ ببنوك الجينات للمحاصيل الزراعية والمواد النباتية الأخرى، ولا سيما تلك التي أصبحت نادرة من بينها، في كل جزيرة من الجزر الخارجية، حيث ستقوم بتوفير المواد اللازمة للزراعة.

٨١ - وفي فيجي، سيتم وضع تصاميم شبكة جديدة للصرف تراعي التغيرات في أنماط سقوط الأمطار. ويعزز هذا الأمر من قدرة المحاصيل ذات القيمة الاقتصادية العالية التي تزرع في المناطق المنخفضة على التصدي للآثار الحالية والمستقبلية من شدة هطول الأمطار أو شحها، والتي قد تؤدي إلى الفيضانات أو الجفاف. وعن طريق هذه المبادرة، سيتم تطوير بنى أساسية قوية ومستدامة وقادرة على الصمود في وجه تقلبات المناخ لضمان الصرف الصحي والحماية من الفيضانات في المناطق الزراعية والأراضي المنخفضة.

رابعاً - الاستنتاجات

٨٢ - تُبذل حالياً جهود متضافرة من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ سياسات جادة واستراتيجيات ملائمة لمعالجة ما يعتريها من مواطن ضعف ولبناء القدرة على التصدي على الصعيد الوطني. ويُتوقع أن تؤدي عملية الاستعراض المقبلة إلى إجراء فحص وتقييم شاملين لجوانب الضعف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - سواء الجارية منها أو الناشئة - في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإتاحة الفرصة لهذه الدول لعرض قصص النجاح فيها والكشف عن أوجه النقص المستمرة في قدراتها، مما يقوض جهودها الرامية إلى المضي قدماً على طريق التنمية المستدامة على نحو فعال، أو إلى التصدي لما تواجهه من صدمات خارجية. ومن شأن رفع مستوى الدعم المقدم من المجتمع الدولي، ولا سيما عن طريق التمويل بشروط ميسرة، ونقل التكنولوجيا الملائمة، وتقديم الدعم لبناء القدرات، أن يعزز الجهود التي تبذلها هذه الدول لتحقيق التنمية المستدامة.

٨٣ - ويجز العمل في التحضير لاستعراض السنوات الخمس لاستراتيجية موريشيوس تقدماً مطرداً، وبمشاركة قوية والتزام راسخ من جانب شركاء منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، وبدعم من المجتمع الدولي. وفي نهاية المطاف، سيتوقف نجاح عملية الاستعراض على المشاركة الإيجابية للدول الجزرية الصغيرة النامية جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي.

٨٤ - ولذلك، فإن المشاركة الكاملة من جانب جميع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني هي أمر يستدعي التشجيع عليه بقوة بما يكفل نجاح هذا الاجتماع الرفيع المستوى المخصص لاستعراض التقدم الذي أحرزته الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز القدرات المحلية لمعالجة مواطن ضعفها، وبما يكفل نجاحه أيضاً في تقدير كيفية مساعدة هذه الدول الأعضاء وخدمتها على أفضل وجه عن طريق تقديم الدعم المستمر لها من المجتمع الدولي.

٨٥ - ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي التضافر بين عمليات الاستعراض الهامة التي ستجري خلال عام ٢٠١٠، والتي ستعزز كل منها الأخرى، ولا سيما ما يتعلق منها بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والتنوع البيولوجي، وأقل البلدان نمواً، إلى مناقشة أكثر ثراء ونتائج أكثر جدوى لاستعراض استراتيجية موريشيوس.